

قوله:

لَوْ أُمْكِنَ الْفَنَاءُ لَانْتَفَى الْقَدَمُ ② لَوْ مَائِلَ الْخَلْقِ حُدُوثُهُ أَنْحَتَمَ

ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالبقاء والمخالفة للحوادث .....

① قوله: (انظر برهانه في ك) حاصله: أنه لو اتصف بحادث لم يخل عنه أو عن ضده، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها، فيكون حادثاً، وقد ثبت وجوب قدمه. قال الشيخ الطيّب: ويمكن أن يقال: لو فرض حدوث قدرته تعالى أو علمه مثلاً لزم أن يكون مسبوقاً بضده، فيكون ذلك الضد أزلياً قديماً فيستحيل عدمه، فلا توجد القدرة أو العلم أبداً؛ لاستحالة اجتماع الضدين، فلا يوجد شيء من العالم، لكن العالم موجود مشاهد، فبطل ذلك التقدير.

② (لَوْ أُمْكِنَ الْفَنَاءُ لَانْتَفَى الْقَدَمُ) هذا قياس استثنائي مركّب من شرطية متصلة واستثنائية طوى ذكرها ①، استثنى فيها نقيض التالي ② لينتج نقيض المقدم ③، والأصل: لكن لا ينتفي عنه القدم، فلا يمكن أن يلحقه الفناء ④، فوجب بقاءه.

وإنما قال الناظم: (أمكن) ولم يقل: (لو لحقه العدم)؛ لأن امتناع إمكان لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب أولى، بخلاف العكس؛ وذلك لأن إمكان اللّحوق أعمّ من اللّحوق ⑤، والامتناع الأعمّ يستلزم الأخصّ دون العكس ⑥.

① وهي (لكن لا ينتفي عنه القدم).

② أي نقيض: (لانتفى عنه القدم).

③ وهو وجوب البقاء وعدم إمكانية لحوق العدم.

④ أي يستحيل أن يلحقه العدم.

⑤ مثلاً: إذا أردنا نفي الضاحكية نقول: هذا الشيء لا يضحك بالفعل، فنكون قد نفينا الضحك بالفعل، ولكننا لم ننف إمكانية الضاحكية، فهذا الشيء لا يضحك بالفعل الآن؛ لأنه مقيد بالزمان، لكن لم ننف أنه عنده قابلية للضحك، ولكن عندما نقول: هذا الشيء لا يمكن أن يضحك، فنكون قد نفينا الضحك بالفعل ونفينا إمكانية قبوله للضحك.

والمطلوب هنا هو نفي إمكان لحوق العدم؛ لأن نفي مجرد لحوق العدم لا ينفي إمكانه.

⑥ فقول: لو امتنع لحوق العدم لامتنع انتفاء القدم، لا ينفي إمكانية امتناع اللّحوق. أمّا قول: لو امتنع إمكان لحوق العدم لامتنع انتفاء القدم، وهنا امتنع لحوق العدم كذلك.

وذلك أنه لو أمكن أن يلحقه تعالى الفناء الذي هو ضدّ البقاء لانتفى عنه القدم<sup>①</sup>؛ لكون وجوده تعالى على هذا التقدير يكون جائزاً لا واجباً<sup>①</sup> لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته العلية<sup>②</sup> .....

① قوله: (لكون وجوده) الخ، هذا بيان للملازمة<sup>②</sup> التي بين المقدم والتالي في الشرطية، وإشارة إلى أن اللزوم<sup>③</sup> ليس بيننا؛ لأنه بواسطتين<sup>④</sup>، هما: كون الوجود حين إمكان لحوق العدم له يكون جائزاً<sup>⑤</sup>، وكون الجائز لا يكون إلا حادثاً<sup>⑥</sup>.

② قوله: (لصدق حقيقة الجائز) المراد بحقيقته: مفهومه، كما ذكره بعد، وهو ما صحّ وجوده وعدمه<sup>⑦</sup> ..... =

① علّة لما ذكره من استلزام وجوب القدم لوجوب البقاء.

② في القياس الاستثنائيّ إمّا أن تأتي بدليل للاستثنائية، وإمّا أن تأتي ببيان وجه الملازمة بين المقدم والتالي؛ لأنه أحياناً قد يخفى وجه الملازمة، ففي قولنا: (لو لم يكن العدد زوجاً لكان فرداً)، هنا وجه الملازمة ظاهر، لكن أحياناً يكون خفياً، فيحتاج إلى بيان، وكأنّ سائلاً يسأل: ما الرابط بين إمكانية لحوق العدم وبين انتفاء القدم؟ فنقول: إنّ الذي يمكن أن يلحقه العدم وجوده جائز لا واجب؛ لأنّ الذي يلحقه العدم إنّما هو الجائز الممكن، فإن كان جائزاً ممكناً لا يكون إلا حادثاً، وهذا الحادث ينتفي عنه القدم؛ لأنه لا يمكن أن يكون حادثاً وقديماً؛ لأنّها متناقضان.

③ أي بين المقدم والتالي في الشرطية.

④ أي نحتاج إلى جزأين حتى نتوصل من إمكانية لحوق العدم إلى انتفاء القدم. (لو أمكن أن يلحقه العدم لكان وجوده جائزاً)، و(لو كان وجوده جائزاً لكان حادثاً)، و(لو كان حادثاً لانتفى عنه القدم)، فنحن أسقطنا هاتين الواسطتين ثم قلنا: (لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم).

⑤ لأنّ الذي يلحقه العدم هو القسم الجائز، الذي يصحّ في العقل وجوده وعدمه، أمّا الواجب فلا يصحّ في العقل عدمه أو عدم أفراده في الخارج، فلا يتصور إمكانية لحوق العدم له، أمّا الممكنات فهي التي يلحقها العدم؛ إذ لا ضرورة في وجودها ولا عدمها، لا يترتب على وجودها ولا على عدمها محال.

⑥ أي وكون الجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً؛ لأن الجائز من حيث هو جائز قد لا يوصف بالحدوث؛ لأنّ الحدوث فرع الوجود.

⑦ أي لا يترتب على وجوده أو عدمه محال عقليّ، فزيد مثلاً لا ضرورة في وجوده وإلا لما قبل الانعدام، ولا ضرورة في عدمه وإلا لما قبل الوجود، أمّا المولى تبارك وتعالى فواجب؛ لأنه يترتب على فرض عدمه محال، إذ عندنا ممكنات كلّها حادثة، ولا يمكن أن تُحدث ذاتها؛ للزوم الترجيح بلا مرجّح، وللزوم اجتماع المساواة والرجحان، وكلّ هذا اجتماع للنقيضين، فلا بدّ إذن من وجود محدث للعالم.

وهو ما يصحّ في العقل وجوده وعدمه<sup>③</sup>، فتكون ذاته العلية على هذا التقدير الفاسد<sup>①</sup> يصحّ وجودها ويصحّ عدمها، فيكون وجودها جائزاً لا واجباً، وإذا كان وجودها جائزاً كعدمها افتقر إلى مُحدث؛ لما تقدّم من استحالة حدوث الأكوان لنفسها، فينتفي عنها وصف القدم، ثم ننقل الكلام إلى ذلك المُحدث فيفتقر أيضاً إلى مُحدث، ويلزم الدور أو التسلسل كما مرّ.

لَوْ مَائِلَ الْخَلْقِ حُدُوثُهُ انْحَتَمَ<sup>②</sup> .....

= وليس المراد بالحقيقة ما بها الشيء هو<sup>①</sup>، أعني الجنس والفصل، وإلا اقتضى تركّب المولى وهو محال<sup>②</sup>.

① قوله: (الفاسد) أي متعلّقه، وهو إمكان لحوق العدم، فالمتّصف بالفساد متعلّق التقدير، لا نفس التقدير الذي هو فعل الفاعل.

② (لَوْ مَائِلَ الْخَلْقِ حُدُوثُهُ انْحَتَمَ) هذا قياس استثنائيّ، ذكر شرطيته<sup>④</sup> وطوى استثنائيته، والأصل: لكنّه ليس بحادث<sup>⑤</sup>، فلا يماثل شيئاً منها<sup>⑥</sup>. و(حدوثه) فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده<sup>⑦</sup>؛ لأنّ جواب (لو) لا يكون إلا جملة فعلية، ومن جوّز كونها اسمية كالزّمخشري<sup>⑧</sup> يشترط أن لا يكون خبرها فعلاً؛ لأنّه إنّما يعدل إليها لإفادة الثبوت، وهي لا تفيده إذا كان الخبر فعلاً.

① أي ما بها الشيء هو هو.

② والمولى - عزّ وجلّ - من البسائط وليس من المركّبات، ولهذا عندما نعرّف لفظ الجلالة نقول: الله علّم على الذات الواجبة الوجود، لا تصوّر أنّ هذه مكوّنات ذاتية: جنس وفصل، وإلا لاقتضى التركّب في ذات المولى، وإنّما هذا المفهوم يصدق عليه.

③ بمعنى أن وجوده وعدمه ممكنان، فبمجرد قبول الانعدام سيكون من قبيل الجائز؛ لأنّه لا يقبل الانعدام إلا قسم الجائز، والواجب لا يقبل الانعدام.

④ وهي: لو أنّ الله تعالى مائل شيئاً من الحوادث والمخلوقات لكان حادثاً مثلها.

⑤ لوجوب قدمه.

⑥ فإذا بطلت المماثلة ثبت نقيضها، وإلا لأدى عدم الثبوت إلى ارتفاع النقيضين: ارتفاع المماثلة وارتفاع المخالفة، وهذا محال.

⑦ أي لانحتم حدوثه.

⑧ قال الزّمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمُثِبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 103: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ برسول الله والقرآن ﴿وَاتَّقَوْا﴾ الله فتركوا ما هم عليه من نبذ كتاب الله واتباع كتب الشياطين ﴿لَمُثِبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾... فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها. تفسير

الزّمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 174)

وكذلك لو لم يتّصف تعالى بالمخالفة للحوادث بأن ماثلاً شيئاً منها ① لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء ①، وذلك باطل ⑥؛ لما عرفت ⑦ بالبرهان القاطع ②.....

① قوله: (لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء) أي لما علم من وجوب استواء المثلين في كل ما يجب ويجوز ويستحيل ②، ومن جملة ما يجب للحوادث: الحدوث ③.

إن قلت: اللازم على مماثلته للحوادث أحد أمرين: إمّا قدم الحادث، أو حدوث القديم؛ لأنّ التماثل يقتضي التساوي في الأحكام، فكيف يجعل الناظم الحدوث القديم هو اللازم على الخصوص؟ ④.

أجيب: بأنّ المراد بالمماثلة في كلام الناظم: المماثلة في الجرمية والعرضية ولوازمهما، كالحلول في جهة للجرم، ولا شك أنّ المماثلة بهذا المعنى تستلزم الحدوث على الخصوص ⑤.

② قوله: (بالبرهان القاطع) أي المقطوع بمقدّماته ..... =

① أي بأن كان من جنس الأجرام أو الأعراض، أو كان متّصفاً بلوازمهما كالحلول في جهة للجرم، وكالتقيّد بمكان أو زمان، وكاتّصاف ذاته بالصغر أو الكبر.

② حينما نقول: هناك تماثل بين زيد وعمرو، فمعناه أنها يشتركان في كل ما يجب، كالحديث، وفي كل ما يستحيل عليهما، كالقدم، وفي كل ما يجوز.

③ فيكون حينئذ متّصفاً بأنّه حادث؛ لأنّه بمقتضى قانون التماثل يشتركان فيما يجب، ومن ضمن ما يجب للحوادث: الحدوث، فسيؤدي إلى أنّ يكون المولى تعالى حادثاً.

④ بمعنى أنّ المماثلة تكون بين طرفين، أي لو ماثل الله شيئاً من المخلوقات لكان حادثاً، وتعني هذه المماثلة كذلك أنّه لو ماثلت المخلوقات الله تعالى لكانت قديمة، فلماذا تمّ الاقتصار على احتمال مماثلة الله للحوادث دون العكس؟ لأنّ المماثلة مفاعلة، وتكون من الطرفين.

⑤ أي التركيز في البرهان (لو ماثل شيئاً منها) هذا مطلق، ولكن أريد به شيء مخصوص، أي في الجرمية والعرضية والاتصاف بلوازمهما، فلم يكن الحديث عن مماثلة الحوادث لله تعالى. فصيغة (فاعل) لم تبق علتي معانها الأصلي، وهو الدلالة على المشاركة بين الطرفين، وإنّما نُظر فيها إلى جانب المماثل، ولم يُنظر فيها إلى الجانب الآخر الذي يماثل أيضاً، حتّى في علم الصرف عندما يقال: (قاتل زيد عمرواً) فإنّه لمّا أسندنا (قاتل) إلى زيد دون عمرو فلاّته لوحظ أنّ زيداً هو الذي باشر وبدأ القتال، وعمرو أيضاً قاتله، لكن هو المغلوب، فكأنّ هنالك جهة غالبية وجهة مغلوبة.

⑥ أي وكونه حادثاً باطلاً.

⑦ هذا دليل الاستثنائية، أي لماذا الحدوث باطل؟ لما عرفت من وجوب قدمه.

من وجوب قدمه تعالى ④ وبقائه ①.

وبالجمل ②:

= ووصف البرهان بـ(قاطع) وصف كاشف ①؛ لأن البرهان لا يكون إلا كذلك ②، وفيه دفع لما يُتوهم أنه مجاز عن الدليل الذي يكون ظنيًا ③.

① قوله: (وبقائه) لا حاجة له؛ لأن وجوب القدم هو المبطل للحدوث، وأما وجوب البقاء فمجرده لا يدل عليه ⑤، وإنما يدل عليه بواسطة استلزامه لوجوب القدم ⑥.

② أي: وأقول قولاً ملتبساً بالجمل لا بالتفصيل، ثم ظاهره أنه تعرّض للتناقض تفصيلاً ثم إجمالاً، وليس كذلك؛ لأنه أولاً أبطل مماثلته للحوادث بإبطال حدوثه ⑦، ولم تعرّض للتناقض بين القدم والحدوث، وتعرّض له هنا، فالصواب أن لو جعل هذا استدلالاً ثانيًا ⑧.

① الصفة قد تكون كاشفة، بمعنى أنها توضّح الموصوف، وليست احترازية، ليست للإخراج، فليس المعنى أنه لما قال: (البرهان القاطع) أن هنالك برهاناً غير قاطع.

② بخلاف الدليل، قد يكون قطعياً وقد يكون ظنيًا، كما أن البرهان لا يكون إلا عقليًا، فتي حين الدليل قد يكون عقليًا وقد يكون نقليًا.

③ مع التنبيه إلى أنه إذا كان الدليل نقليًا، فإن ثبت بالتواتر فهو قطعي في الأمور السمعية التي لا تتوقف عليها دلالة المعجزة، أما في الأمور التي تتوقف دلالة المعجزة عليها فلا يمكن إثباتها بالدليل السمعي؛ لأنه يزم الدور، كما ذكرنا من قبل.

④ وهو: لو كان مماثلاً لكان حادثاً لكن حدوثه باطل فهو غير مماثل. فقد أبطل الحدوث ببرهان وجوب القدم.

⑤ أي لا يدل على أنه يبطل الحدوث؛ لأن كل حادث يمكن أن يلحقه عدم، لكن يمكن أن يبقى، فالله جعل لبعض الحوادث بقاءً، كالجنة والنار.

⑥ مر معنا أن بين وجوب القدم ووجوب البقاء تلازمًا، فكل ما ثبت قدمه استحالة عدمه، وكل ما وجب له القدم ثبت له البقاء.

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأنه إنما لوحظ استحالة الحدوث لكونه واجب الوجود، ووجوب الوجود يستلزم وجوب القدم والبقاء، ولهذا جمع المصنّف بينهما.

⑦ حتى ثبت مخالفته للحوادث نفرض نقيض المخالفة: لو مائل شيئاً من المخلوقات لكان حادثاً، لكن حدوثه باطل؛ لوجوب قدمه، إذن المماثلة باطلة، فيثبت نقيضها، وهو المطلوب، وهو وجوب مخالفته تعالى للحوادث.

⑧ لأنه ليس إجمالاً لما فصله أولاً.

لو ماثل تعالى شيئاً من الحوادث لوجب له القِدم؛ لألوهيته ①، والحدوث؛ لفرض مماثلته للحوادث ②، وذلك جمع بين متنافيين ضرورة ③.

وقد استدلل الناظم على وجوب البقاء والمخالفة للحوادث له تعالى ببطان نقيضهما وهو الحدث، وإذا بطل نقيضهما تعيّن.

① والإله ببرهان التوحيد انحصر في واحد، وهذا الواحد لا يكون إلا قديماً؛ فقد حدث الاتفاق على أن محدث العالم هو إله، وهذا الإله لا بد أن يكون قديماً.

② أي: لوجب له الحدث بسبب افتراضنا للمماثلة للحوادث.

③ وهما القِدم والحدث في ذاته، ولذلك لا يستحيل أن نقول على الله تعالى: إنه حادث وقديم، ويجب له الحدث ويجب له القِدم؛ لأنّ الحدث علامة الافتقار، والقِدم علامة عدم الاحتياج، فكيف يكون محتاجاً وغير محتاج؟